

## الهايكا: حوار الغنوشي مع نسمة لم يحترم القانون

● تونس - خصّ رئيس مجلس نواب الشعب التونسي راشد الغنوشي قناة "نسمة" بحوار تلفزيوني مدته 44 دقيقة،

ما أثار انتقادات من قبل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكا)، مشيرة إلى أنه يكرس ثقافة عدم احترام القانون والإفلات من العقاب باعتبار القناة مخالفة للقانون منذ عدة سنوات.

وقال هشام السنوسي عضو الهيئة إن "الغنوشي ترك الإعلام العمومي والخاص واختار الظهور في قناة غير قانونية وملفها موجود لدى هيئة مكافحة الفساد"، وبذلك يتم تغليب المحاصصة الحزبية على الصالح العام واحترام القوانين.

وأوضح أن التلفزيون الوطني تم استدعاؤه قبل المسألة غير أن الغنوشي خيّر الظهور إعلاميا في قناة غير قانونية، ونوهت الهيئة في بيان رسمي إلى أن مثل هذا الحوار مع قناة غير قانونية يمثل خطوة جديدة تشرع لمبادرات هدفها تمكين بعض الأحزاب المنتفذة من وضع اليد على الإعلام وتطبيع وضعه القانوني غير القانوني التابعة لأحزاب سياسية، والتي سبق للهيئة أن أحالت ملفاتها على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وأكدت أن تعمد رئيس مجلس نواب الشعب التوجّه للتونس من خلال قناة غير قانونية تابعة لحزب حليف وتقوم حولها العديد من شبهات الفساد، والحال أن المشهد السمعي البصري في تونس تفرق بالقنوات الخاصة القانونية والقنوات العمومية، لهو دليل على حجم الأزمة التي بلغتها البلاد.

وأضافت أن هذا الأمر "يستوجب موقفا واضحا من قبل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والنقابات وكافة القوى الفاعلة في البلاد لوضع حد لعدم احترام سيادة القانون بما يشكل تهديدا للدولة المدنية والممارسة الديمقراطية". ومن هذه الممارسات التي تتعارض تماما مع النصوص القانونية والترتيبية

وأكدت الهيئة أن استمرار هذه القنوات في البث خارج إطار القانون هو مظهر من مظاهر الفساد ومن واجب مؤسسات الدولة على اختلاف اختصاصاتها التعاضد من أجل محاربتها لنصر القانون والمساواة أمامه. وأشارت إلى أن عدم الالتزام بالقانون يتم بحماية من أحزاب سياسية تدعم هذه المؤسسات الإعلامية وتمولها بطرق مشبوهة، وهذا من شأنه إلحاق ضرر جسيم بسلامة الانتقال الديمقراطي وتركيز قِبة الدولة المدنية الديمقراطية ومؤسساتها.

**الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري: مثل هذا الحوار يشرع لتمكين أحزاب منتفذة من وضع اليد على الإعلام**

## إيران تتخلى عن أذرعها الإعلامية الناطقة بالعربية

● طهران - كشف مسؤول كبير بهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية، الأربعاء، أن هناك قنوات إيرانية تبث باللغات الأجنبية، تواجه خطر الإغلاق بسبب الإفلاس ونقص الميزانية.

وأوضح نائب رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية للشؤون الدولية بيمان جبلي، في تصريح لوكالة "فارس" الإيرانية، أن القنوات الإيرانية التي تبث باللغات الأجنبية معرضة للإغلاق بسبب عدم توفر الميزانية الكافية.

وأضاف جبلي أن الحكومة الإيرانية لم تقدم التمويل اللازم ما أدى إلى إغلاق إذاعة إيرانية تبث من كابل منذ 40 عاما، مضيفا "لا يمكن فهم أسباب ظهور هذه الظاهرة من الصراعات".

ويلمح جبلي إلى دور هذه القنوات التي خصصتها طهران لمواكبة أجدتها السياسية والعسكرية في المنطقة لدعم ميليشياتها الموالية لها عبر خطاب طائفي ومذهبي يركز على بث الانقسام والفجوة بين شعوب المنطقة وحتى في الدولة الواحدة كما في لبنان والعراق واليمن وسوريا، لذلك يعتبر تركها لمصيرها ومواجهة الإغلاق أمرا مستغربا بالنسبة إلى جبلي. ويرى متابعون أن هناك سببا آخر لهذه الخطوة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تواجهها إيران، وبالتالي أجبرت على انتقاء وسائل الإعلام التي

المذيعين المخالفين، أن يُخطر إدارة الإنتاج الإعلامي بإسمائهم لتقوم بدورها بتحذير القناة، وإن لم يتم توفيق الأوضاع بعد فترة تصدر العقوبة، لكن ما جرى مع فضائية "النهار" أن قرار الوقف صدر فجأة ودون ارتكاهن مخالفات جسيمة تستدعي النش في ملفاتها القديمة.

ورأى حسن علي، أستاذ الإعلام بجامعة قناة السويس ورئيس جمعية حماية المشاهد المصري، أن "أزمة مكرم محمد أحمد رئيس مجلس تنظيم الإعلام، أنه لا يعترف بوجود وزارة للإعلام، ولا يمكن فصل الأزمة عن محاولة مجلسه فرض هيمنته على المشهد بالقوة".

وقال في تصريحات لـ "العرب" إن ضبط المنظومة الإعلامية لن يتحقق بوقف مذيعين عن العمل بدعوى أنهم غير أعضاء في النقابة، بل بتغيير الوجوه الحالية في الهيئات، والاستعانة بأخرى أكثر كفاءة والعمل باستراتيجية واحدة تخلو من الصراعات".

ومنذ اتجاه الحكومة لإعادة وزارة الإعلام مرة أخرى في ديسمبر الماضي، توقع مراقبون وقوع صدام مباشر أو خفي مع الهيئات الإعلامية، لأن كلاً منها يحاول إثبات جدارة بقية المشهد، ومع الحديث عن قرب إجراء تعديلات في صفوف الهيئات تحاول كل جهة الإيحاء بأنها مسيطرة على الأمور باتخاذ قرارات تدعى من خلالها أنها تزيد من ضبط المنظومة.

وتوقع عاملون في مجال الإعلام أن تعجل أزمة قناة "النهار"، رغم حلها ظاهريا، بإجراء تغييرات جذرية في صفوف الهيئات الإعلامية، لأن الحكومة لا تريد استمرار النزاع الذي يزيد المشهد توترا وعشوائية، وسيتم جر الإعلام لمعارك جانبية تشغله عن مهمته الأساسية.

وأصبحت الدولة المصرية في حاجة ملحة لإعلام قوي ومؤثر يدعم تحركاتها على المستوى المحلي والإقليمي، لتعد جبهات استهدافها من قوى خارجية. وقال حسن إن أي احتكاك بين وزارة الإعلام والهيئات يفضي إلى ارتباك المشهد الإعلامي في ظرف استثنائي صعب على الدولة، لأن الإعلام إحدى أدوات الصراع مع القوى المعادية، وعندما يتشغل بأمور جانبية صغيرة عن رسالته، فإن ذلك يشكل خطورة على الأمن القومي.

# أزمة وقف المذيعات تكشف الصراع الخفي بين القائمين على الإعلام المصري

## قناة النهار تعود للبث بعد توسط وزير الإعلام لمذيعاتها بالعمل



أغلب مقدمي البرامج في القنوات المصرية ليسوا أعضاء في نقابة الإعلاميين

وبحكم واقع المنظومة الإعلامية في مصر، فإن كلام هيكل ينصب على انتقاء الشائعات التي تتم معاقبتها وانعيا إلى حد بعيد، حيث يترك المجلس أغلب المحطات وهو يعلم أن لديها نفس المخالفة، وهي الاستعانة بمذيعين ليسوا أعضاء بنقابة الإعلاميين، والكثير منهم صحفيون وفنانون ومحامون لهم شعبية، وبينهم من يقدم البرنامج الحواري الرئيسي على المحطة.

ويرى متابعون أن إصرار المجلس على تقنين أوضاع المذيعات والتصعيد ضد القناة حتى الاستجابة لقراره، ورفض الوساطة التي يبادر بها هيكل، رسالة مباشرة لوزير الإعلام الذي يفترض أنه مكلف سياسيا بالتنسيق بين المؤسسات التي تدير المشهد، وتطبيق إستراتيجية إعلامية تُعنى من شأن المنابر المصرية في ظل المخاطر التي تواجهه الدولة محليا وإقليميا.

ويقول هؤلاء إن ما بلغت الانتباه أن مجلس تنظيم الإعلام قرر معاقبة مذيعات القناة بعد أيام قليلة من استضافة المحطة لاسامة هيكل في حوار موسع حول المشهد الإعلامي واليات انضباطه وتطويره ودور الوزارة في إعادة الريادة للإعلام المصري على مستوى الإقليم، وربما أن الأمر استغرق بعض أعضاء المجلس وشعروا بالتهمس، فقرروا افتعال الأزمة.

ويتنامى الشعور داخل الوسط الإعلامي بأن الخلاف الدائر ربما يستهدف وزير الإعلام وجره لمعركة إثبات نفوذ وقوة، واستجابة القناة للمجلس بتقنين أوضاع المذيعات، ربما جاءت بتوصية من هيكل لإبعاد المنابر الإعلامية عن محاولة إدخالهم كطرف في محاصرته بالازمات وتشنيت جهوده، ليبدو غير قادر على فرض الهدوء والانضباط على المنظومة.

وما يثير استنجان أغلب العاملين في الحقل الإعلامي، أن توقيت العقوبة التي تم فرضها على المذيعات الخمس من غير اللجد ويجعل مارب خفية، لأنهم يعملون في القناة منذ فترة طويلة تتجاوز العام، ولهن تجارب إعلامية سابقة في محطات أخرى، ولم تصدر بحقهن عقوبات أو تحذيرات لتقنين أوضاعهن.

ووفقا للخطوات التي يُفترض أن يتبناها مجلس تنظيم الإعلام مع

ترجع مصادر إعلامية اقتراب تغييرات واسعة في القائمين على المشهد الإعلامي المصري، بعد أزمة وقف مذيعات قنوات النهار بحجة عدم حصولهن على ترخيص بالعمل من قبل المجلس الأعلى للإعلام الذي يبدو أنه دخل في صراع خفي مع وزارة الإعلام لإثبات الأهمية في تسير القطاع.

وتدخل أسامة هيكل وزير الدولة للإعلام لحل الأزمة ومحاولة البحث عن مخرج سريع يرضي الطرفين.

وحسب تصريحات منسوبة لمصادر تنقلتها مواقع حكومية وخاصة، فإن هيكل طالب محاسبة المخطئين بطريقة تصاعديّة وعادلة بين جميع المحطات التلفزيونية.

وأكد مصدر إعلامي مطلع لـ "العرب" أن الأزمة مفتعلة، بحكم أن نقابة الإعلاميين لا يحق لها معاقبة أي مذيع على عدم انضمامه لعضويتها، لأن النقابة ما زالت تدار من خلال لجنة تأسيسية، بمعنى أن النقابة ليست لها جمعية عمومية أو مجلس إدارة مثل باقي النقابات المهنية.

**من المتوقع أن تعجل أزمة قناة «النهار»، رغم حلها ظاهريا، بإجراء تغييرات جذرية في صفوف الهيئات الإعلامية**

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم نشر اسمه، أن أغلب مقدمي البرامج في باقي القنوات ليسوا أعضاء في نقابة الإعلاميين، ولم يحصلوا على ترخيص مزاوله المهنة، ما يعني أن هناك انتقائية في تطبيق العقوبة، أو محاولة توجيه الأزمة لأطراف أخرى غير القناة لجرها إلى معركة هامشية قد تتصاعد خلال الفترة المقبلة.

وما يبرهن على أن انتهاء أزمة المذيعات وعودة القناة للبث، ربما يزيد من حدة الصراع الخفي، بعد أن أعلن مجلس الإعلام رفضه "تدخل أي جهة للوساطة مع المحطة"، ولن يقبل بضغط تخصص قراراته، في إشارة واضحة إلى وزير الإعلام الذي لم يخف امتعاضه من الطريقة التي يتبعها المجلس لإدارة المشهد، بالحدوث عن حتمية وجود إجراءات عادلة بين القنوات.

**أحمد حافظ كاتب مصري**

● القاهرة - أعادت قناة النهار المصرية بث بعض برامجها الأربعة، بعد حل مشكلة المذيعات الخمس اللاتي تعرضن للوقف عن الظهور التلفزيوني بقرار من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، لكن الأزمة كشفت الصراع المكتوم بين الجهات المسؤولة عن إدارة المشهد الإعلامي، وقد تكون بداية معركة بين الأطراف المخترطة في ضبط المنظومة. وقالت القنطرة، في بيان صحفي مساء الثلاثاء، إن عودة البث الحي لبرنامجي "سوف تبدأ الخميس، بعد تقنين أوضاع المذيعات مع نقابة الإعلاميين ومخاطبة مجلس تنظيم الإعلام القناة بانها لا مانع من عودة ظهورهن على الشاشة، وتجميد قرار وقفهن عن العمل لمدة سنة.

وجاءت على رأس القائمة مقدمة البرامج الدينية دعاء فاروق، والفنانة ريم البارودي التي تقدم برنامجا بعنوان "شارع النهار"، إضافة إلى المذيعات بوسي الطيار وهالة فهمي وعلا شوشة. وأعلنت السبت الماضي مجموعة شبكة قنوات "النهار" في مصر تعليق البث الحي وإلغاء كل برامج الهواء، فضلا عن الانقضاء بإعادة بعض البرامج والمسلسلات إلى حين إشعار آخر، إثر صدور قرار من المجلس الأعلى للإعلام يقضي بإيقاف 5 من مذيعات قنوات "النهار" لمدة عام وإحالة إحداهن للتحقيق بسبب عدم حصولهن على ترخيص من نقابة المهن الإعلامية.

وأظهرت الأزمة حجم الصراع الخفي وتضارب الاختصاصات بين الجهات المنوطة بها إدارة المشهد الإعلامي، سواء كان المجلس أو النقابة أو وزارة الإعلام، بعد أن اكتشفت للراي العام محاولة بعض الأطراف إثبات أحقيتهم في احتكار تحريك الأمور بالطريقة التي يرونها مناسبة وتعزز نفوذهم وتهمس الآخرين ولو بقضية جانبية.



قيد الإغلاق